

وثائق عربية

تصريح لوزير الإعلام السوري، عدنان عمران، يشرح فيه أسباب امتناع سورية من التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1397.* [مقتطفات]

قال وزير الإعلام السوري عدنان عمران لـ "الحياة" إن "سنة أسباب" دفعت دمشق إلى الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1397 الذي تضمن الإشارة إلى "دولة فلسطينية"، محذراً من احتمال أن تستخدمه إسرائيل "مبرراً لاستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني".
وبعدما أكد عمران أن القرار "ضعيف وصيغ بطريقة غامضة لا تعالج جوهر القضية بحيث توحى لغير المطلعين على مسارات السلام والمفاوضات أن هناك خطوة جديدة متقدمة"، أوضح أن الكلام عن الدولة الفلسطينية "حشر في المقدمة ولم يتم ذكره في الفقرات العاملة في القرار. كان حرياً لإبراز جدية الموقف أن يرد هذا التعبير (الدولة الفلسطينية) على أنها في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما في ذلك القدس مع تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالقدس والمستوطنات وعودة اللاجئين"، حسب قراري مجلس الأمن 242 و338 وقرار الجمعية العامة 194.

[.....]

[....] قال: "إن القرار ضعيف ولا يعالج القضية، إذ إنه اكتفى بالإشارة في المقدمة إلى القرارين 242 و338 بينما تقوم عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991 على تنفيذ هذين القرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام".

وحذر وزير الإعلام من "مخاطر" تضمين القرار 1397 عبارة "ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، لأن "هذا التعبير هو الذي اعتمده إسرائيل خلال سنوات التفاوض لتبرير رفضها تنفيذ قرارات مجلس الأمن بحجة الأمن. كما أن العدوان يستمر على الشعب الفلسطيني بحجة الأمن". و زاد: "سيكون القرار غطاء تستخدمه إسرائيل لتبرير سياساتها العدوانية".

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت دمشق إلى الامتناع عن التصويت أن القرار وصف عدوان إسرائيل الخطر والمأسوي وعمليات القتل بأنها "أعمال عنف مقابل عمل عنف يقوم به الأطفال ضد الاحتلال". وقال عمران: "في الحالة الأولى، العدوان مرفوض من الشرعية الدولية. وفي الحالة الثانية، مقاومة الاحتلال مشروعة حسب المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة". في هذا المجال، أخذت الصحف الرسمية على القرار "مساواته بين الضحية والجلاذ". وكشف عمران أن القرار "لم يشر إلى أن اتفاقات جنيف هي التي تحكم التطورات والإجراءات المتخذة من قبل الاحتلال ضد الشعب المحتل"، وإن استعاض عن ذلك بعبارة "القانون الإنساني، وكأن ما يجري في الأراضي المحتلة فتنة داخلية في إطار إسرائيل الكبرى".

وفي مقابل "غياب مطلق" للحديث عن الهدف الرئيسي الذي من المفترض أن يقود جهود مجلس الأمن، أي تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق القرارات الدولية، ركز القرار على تقارير أمنية مثل تقرير السيناتور الأميركي جورج ميتشل وخطة رئيس "سي أي إي" جورج تينيت التي "لا تتعلق بجوهر الموضوع"، الأمر الذي اعتبره الوزير عمران "تهرباً من الدعوة إلى إقامة السلام الشامل واستئناف عملية السلام وفق مرجعية مدريد"، إضافة إلى "تهربه من إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات ذات الصلة بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة".194

[.....]

* "الحياة" (لندن)، 2002/3/15.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx